رقم الوثيقة: MDE 24/105/2005
2005/12/05

سوريا/ألمانيا/الولايات المتحدة الأمريكية: تحديث لحالة مناشدة–
"اختـــفاء" محمـــود حيـــدر زمّـــار

(تحديث بشأن مواطن ألماني من أصل سوري محتجز منذ ثلاث سنوات بلا تهمة في "قبر" سوري يعج بالجرذان، 2004/10/08، رقم الوثيقة: 24/066/2004، وللتحديث الصادر في 2005/04/06، رقم الوثيقة: MDE 24/016/2005)

لا تزال منظمة العفو الدولية تشعر ببواعث قلق بالغ بشأن مصير محمد حيدر ز مّار، "المختفي" في حقيقة الأمر منذ أربع سنوات. وتكرر المنظمة دعواها للكشف عن مكان وجوده فوراً. ومحمد حيدر زمّار محتجز في سوريا منذ نهاية 2001، حيث رُحِّل إليها من المغرب بعد أسبوع أو أسبوعين من اعتقاله. وتشير تقارير لم تتأكد بعد إلى أنه ربما يكون قد احتجز في سجن صدنايا في ضواحي دمشق، لفترة ما، إثر نقله في أكتوبر/تشرين الأول 2004 من زنزانة للحبس الانفرادي في فرع فلسطين للاستخبارات العسكرية، بدمشق، كان محتجزاً فيها.

وبحسب ما ورد، فقد كانت قوات الأمن التابعة للولايات المتحدة متورطة في احتجاز محمد حيدر زمار واستجوابه في المغرب، حيث اعتُقل ابتداء، وفي ترحيله سراً إلى سوريا. وبعد مرور أربع سنوات، يبدو أنه لم يتهم بعد بأية جناية، إلا أنه ذكر أن لاعتقاله صلة بعلاقات مزعومة بـــ"القاعدة".

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، ورد أن وضع محمد حيدر زمار الصحي كان أقرب إلى "الهيكل العظمي" نتيجة للسنوات الثلاث من الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في فرع فلسطين دونما تهمة، ووجوده في الحبس الانفرادي لفترات طويلة، وتعرضه لظروف احتجاز قاسية ولاإنسانية ومهينة ترقى إلى مرتبة التعذيب. وتفيد معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية إلى أنه تعرض خلال تلك الفترة للتعذيب المكثف خلال فترات منتظمة ومطولة من التحقيق. وتشير المعلومات إلى أنه لم يكن قد سمح له بالالتقاء بمحام أو بأي من أفراد عائلته، أو قد عُرض على طبيب حتى ذلك الحين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2005، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بأنه قد تبادل الرسائل مع عائلته في ألمانيا خلال 2004 و2005. وقد سهَّل مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دمشق ذلك. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، لم يرَ أحد محمد حيدر زمار، بما في ذلك الصليب الأحمر، الذي لا يُسمح لمندوبيه بأية صورة من الصور بزيارة السجون أو مراكز الاعتقال أو مراكز التحقيق في سوريا.

وفي آخر تحديث لمنظمة العفو الدولية بشأن هذه القضية (انظر الوثيقة رقم MDE 24/016/2005)، كتبنا أن مسؤولين قنصليين ألمان قد زاروا محمد حيدر زمار، بحسب ما ورد، في صيف أو خريف 2002. إلا أنه تبين لنا منذ ذلك الوقت أنه لم يسمح للمسؤولين القنصليين أبداً بزيارته على الرغم من الطلبات المتكررة التي تقدموا بها إلى السلطات السورية لهذا الغرض. وعوضاً عن ذلك، فقد خضع للاستجواب في سوريا على أيدي عملاء لثلاث من وكالات الاستخبارات والتحقيق الجنائي الألمانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، وفقاً لتقارير صحفية نشرت مؤخراً: وهي جهاز "الاستخبارات الخارجية"، وجهاز "الاستخبارات الداخلية"، ومكتب التحقيقات الجنائية

الفيدرالي. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بسبب المشاركة المذكورة للسطات الألمانية في هذه العملية. وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم يصدر أي تعليق رسمي من الحكومة الألمانية حول المشاركة في هذه القضية من جانب الاستخبارات الألمانية وموظفي التحقيقات الجنائية. وقد أشارت تقارير إعلامية إلى أن القضية يمكن أن تكون قد نوقشت في إحدى اللجان البرلمانية التي تعمل على أساس من السرية الصارمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضية سوف تعرض، على ما يبدو في القريب العاجل، على اللجنة البرلمانية للشؤون القانونية.

إن احتجاز محمد حيدر زمّار بمعزل عن العالم الخارجي وفي الحبس الانفرادي لفترات مطوّلة، وإخضاعه للتعذيب وللمعاملة السيئة، يشكلان انتهاكاً لالتزامات سوريا بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (العهد الدولي) والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)، اللذين انضمت سوريا إليهما كدولة طرف. فالعهد الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب يفرضان على سوريا التزامات بأن تحظر التعذيب، وأن لا تستخدمه تحت أي ظرف من الظروف. كما تحظر الاتفاقيتان كذلك استخدام الأقوال التي تنتزع تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة كأدلة في أية إجراءات قانونية ضد من يتعرض لمثل تلك المعاملة.

وعلى ما يبدو، فإن ظروف اعتقال محمد حيدر زمار تشكل مخالفة أيضاً لالتزامات ألمانيا بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب. فلكل دولة طرف في هاتين المعاهدتين مصلحة خاصة في أن تطبق كل دولة أخرى التزاماتها بمقتضاهما. ولألمانيا مصلحة خاصة في قضية محمد حيدر زمار بصفته مواطناً ألمانياً. كما يُخشى بأن تسعى السلطات الألمانية في المستقبل إلى استخدام الأقوال المنتزعة من محمد حيدر زمار تحت وطأة التعذيب وجراء إساءة المعاملة في إجراءات قانونية ضده في ألمانيا. ومن شأن هذا أن يشكل انتهاكاً من جانب ألمانيا لالتزاماتها بمقتضى العهد الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب، على السواء. كما إن على ألمانيا واجب ضمان عدم استخدام سوريا أي معلومات انتزعت تحت وطأة التعذيب ضد محمد حيدر زمار.

ما بيدكم أن تفعلوه؟

بإمكانكم الكتابة إلى الرئيس السوري، بشار الأسد، باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية:

- للإعراب عن الارتياح للأنباء بأن محمد حيدر زمار ربما يكون على قيد الحياة حتى الآن كما تشير الرسائل المتبادلة بينه وبين عائلته التي عملت السلطات السورية واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تبادلها؛
- للحث على الإفراج عن محمد حيدر زمار ما لم توجه إليه تهمة جنائية معترف بها ويقدم، على وجه السرعةً، لمحاكمة نزيهة؛
- للإعراب عن بواعث قلق بالغ بشأن "اختفاء" محمد حيدر زمار البادي للعيان بعد أربع سنوات من الاحتجاز بلا تهمة وبمعزل عن العالم الخارجي وفي الحبس الانفرادي في ظروف قاسية ولاإنسانية ومهينة؛
- لحث السلطات السورية على إيضاح ما إذا كان محمد حيدر زمار حياً يُرزق، ولطلب الكشف عن مكان وجوده؛
- للإعراب عن القلق العميق بشأن ما ورد من أنباء عن تعرض محمد حيدر زمار للتعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق؛

– لحث الرئيس الأسد على التحقيق في أنباء التعذيب وسوء المعاملة وفقاً لالتزامات سوريا بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي انضمت إليها سوريا في 2004، ولطلب إخضاع أي شخص تتبين مسؤوليته عن ذلك للمساءلة؛

– للطلب من السلطات السورية ضمان عدم الاعتداد بأي معلومات يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب أو بالإكراه كـــ"أدلة" ضد محمد حيدر زمار؛

– للحث على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل معاملة محمد حيدر زمار معاملة إنسانية، وللحث على السماح له فوراً بالالتقاء بالموظفين القنصليين الألمان وبالمحامين والأقارب، وبتلقي المعالجة الطبية المناسبة.

وبإمكانكم الكتابة إلى وزير الخارجية الألماني، فرانك – فولتر شتاينمير، ب العربية أو الإلمانية أو الإنجليزية أو الفرنسية:

– للإعراب عن بواعث قلقكم البالغ بشأن ما ورد من أنباء عن "اختفاء" المواطن الألماني من أصل سوري محمد حيدر زمار فعلياً خلال السنوات الأربع الأخيرة، التي احتجز أثناءها دون تهمة، بحسب ما ذُكر، وتعرض للتعذيب في الحجز المطوّل بمعزل عن العالم الخارجي وفي الحبس الانفرادي، في ظروف قاسية ولاإنسانية ومهينة؛

– لحث السلطات الألمانية على أن تقوم بتدخلات لدى الحكومة السورية للطلب منها الكشف عن مكان وجوده ومعاملته معاملة إنسانية والسماح له بالالتقاء بالموظفين القنصليين الألمان وبالمحامين والأقارب، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة له؛

– للإعراب عن بواعث القلق بشأن ما ورد من أنباء عن استجواب محمد حيدر زمار في 2002 من قبل عملاء للاستخبارات الألمانية ولمكتب التحقيقات الجنائية، مشيرين إلى ما يلي:

– احتجازه في بلد عرف عنه استخدام التعذيب بصورة منهجية ضد المعتقلين، وتعرُّض محمد حيدر زمار نفسه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في الحجز السوري؛

– عدم جواز استخدام أي معلومات تم الحصول عليها تحت التعذيب أو نتيجة للإكراه كـــ"أدلة" ضده من قبل السلطات الألمانية أو السورية طبقاً للمادة 15 من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، التي انضم إليها كلا البلدين كدولتين طرفين؛

– لحث السلطات الألمانية على القيام بتدخلات لدى الحكومة السورية من أجل الدعوة إلى الإفراج عن محمد حيدر الزمار ما لم توجه إليه تهمة جنائية معترف بها ويقدم، على وجه، إلى محاكمة نزيهة.

وبإمكانكم الكتابة إلى وزيرة خارجية الولايات المتحدة، كوندوليزا رايس، بالعربية أو الإنجليزية أو العربية أو الفرنسية:

– للإعراب عن بواعث قلقكم البالغ بشأن ما ورد عن "اختفاء" محمد حيدر زمار بعد سنوات من الاحتجاز بلا تهمة بمعزل عن العالم الخارجي وفي الحبس الانفرادي، في ظروف قاسية ولاإنسانية ومهينة؛

– للإعراب عن بواعث القلق حيال الدور المزعوم الذي لعبته سلطات الولايات المتحدة في "تسليمه" من قبل المغرب إلى سوريا؛

– لحث سلطات الولايات المتحدة على القيام بتدخلات لدى الحكومة السورية من أجل الكشف عن مكان وجود محمد حيدر زمار، والطلب منها معاملته معاملة إنسانية والسماح له بالالتقاء فوراً بالموظفين القنصليين الألمان والمحامين والأقارب، وبتلقي المعالجة الطبية المناسبة؛

– للحث على فتح تحقيق واف في مزاعم تعذيب محمد حيدر زمار وإساءة معاملته في المغرب وفي سوريا، وبشأن تورط الولايات المتحدة المزعوم في ذلك، وتقديم أي شخص تتبين مسؤوليته عن ذلك للمساءلة؛

– لطلب ضمانات بعدم الاعتراف بأي معلومات تم الحصول عليها تحت التعذيب أو نتيجة الإكراه كـــ"أدلة" ضد محمد حيدر زمار؛

– لحث سلطات الولايات المتحدة على القيام بتدخلات لدى الحكومة السورية لدعوتها إلى الإفراج عن محمد حيدر زمار ما لم توجه إليه تهمة جنائية معترف بها ويقدم إلى محاكمة نزيهة على وجه السرعة.

إلى السلطات السورية:

فخامة الرئيس بشار الأسد

رئيس الجمهورية

القصر الجمهوري

أبو رمانة، شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: +963 11 332 3410

إلى السلطات الألمانية:

Frank-Walter Steinmeier
The Federal Minister of Foreign Affairs
Auswärtiges Amt
11013 Berlin
Germany

فاكس: +49 30 5000 3402

إلى سلطات الولايات المتحدة:

The Honorable Condoleezza Rice
Secretary of State
US Department of State
2201 C Street NW
Washington
DC 205 520 USA

فاكس: +1 202 261 8577

بريد إلكتروني:

اذهب إلى الموقع على الإنترنت:

"http://www.state.gov/

وعندما تصل إلى الموقع اضغط على "Contact US " أعلى الصفحة، ثم إلى وصلة "Send message to Secretary of State: ، اكتب في المكان المخصص ثم أرسل الرسالة"